"تحويلات العاملين (الآثار والتحديات)"

م.د. نمير الصائغ
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل

Worker remittances (The impacts & challenges)

Lec. Dr. Nameer Al-Saegh
Department of financial & banking sciences
University of Mosul

تاريخ استلام البحث 2016/10/31 تاريخ قبول النشر 2017/3/9

المستخلص:

شكلت تحويلات العاملين تدفقات خارجية مستقرة نسبياً مقارنةً بغيرها من التدفقات وضعاً متنامياً عاماً بعد آخر، وقد بينت أحدث الدراسات والأبحاث ما يمكن أن تتركه من آثار اقتصادية ومالية واجتماعية في مؤشرات الدول المستقبلة لها، وعلى الرغم من أهمية التحويلات، إلا أنها لا تزال تعاني من بعض الإهمال وعدم استثمارها بكفاءة من حيث ارتفاع كلف التحويل وفقدان جزء من قيمتها، ومن ثم التخفيف من حدة الزخم الذي يصاحبها، هذا وقد توصل البحث لمجموعة من الاستنتاجات لعل من أهمها هو ليس من المهم ارتفاع حصيلة التحويلات بقدر أهمية التنويع فيها واستدامة هذه المبالغ وأن لا تكون نهائية، فضلاً عن وجود قنوات خاصة واطئة الكلفة لعبورها ومن ثم توجيهها.

الكلمات المفتاحية: تحويلات العاملين، والدول المستقبلة، والتدفقات الخارجية.

Abstract:

Workers' remittances as a relatively stable external flow compared with other external flows, have formed a growing phenomenon over the last decades, Most recent studies and researches have shown That remittances can be caused by economical ,social and financial effects of the indicators receiving countries, Notwithstanding the importance of remittances, they still suffer from some negligence and failure to invest efficiently because of: high transmission cost and loss of part of its value, which reduce the momentum accompanied, Researches have reached many recommendations, Perhaps the most important of which is that the rises of remittance as important as diversification where the sustainability of these amounts with will not be final, the most important is to find private channels and low cost for transit and then redirecting the remittances.

Key words: workers' remittances, receiving countries, external flows.

المقدمة:

شهدت السنوات العشر الأخيرة عناية وتركيزاً غير مسبوقين بمفاهيم وقنوات وسلوكيات تحويلات العاملين في البلدان المتقدمة والنامية والمرسلة والمستقبلة على حد سواء ،وانعكست صورة هذه العناية والتركيز بالنشرات والإصدارات والملخصات عن البيانات والجدليات والفرضيات التي جعلت من التحويلات ذاك المتغير الاقتصادي المؤثر والذي من المؤمل أن يسهم في سداد نقاط العجز المزمنة في الحسابات الجارية والتحديات المؤقتة التي تعاني منها بعض المؤشرات الاقتصادية كالناتج المحلي الإجمالي وأسعار الصرف والصحة والتعليم وغيرها ممن ترتبط معها مباشرة أو غير مباشرة.

هذه التقارير والنشرات الصادرة عن منظمات وهيئات محلية وإقليمية ودولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وصـــندوق النقد العربي ومن قبلهم الأمم المتحدة كانت ولازالت تؤكد على أن هذا النوع من التدفقات وبالخصائص التي رافقتها عبر مدد دراسة سلوكياتها ومتابعة أرقامها بأنها ستكون وخلال السنوات القادمة المصدر الأول على قائمة التدفقات النقدية الخارجية ومن ثم فعلى الدول المستقبلة استثمارها من منابعها وحتى وصولها بأقل تكلفة ممكنة.

مشكلة البحث:

بيانات بعض الدول المســـتقبلة للتحويلات أشـــرت ارتفاعات كبيرة في حجم التحويلات والمنطقة العربية كانت بحسب التقرير الأخير للهجرة الدولية العربية بأنها كانت من أفضل مناطق العالم في التحويلات، وهو مؤشر يدل على أن أجور العاملين المقيمين في الخارج لازالت مستمرة وزياداتها غير نهائية وهي من أفضـــل الخصـــائص في التحويلات، الأمر الذي يفرض على هذه الدول أن تستثمر هذه التحويلات منذ خروجها وحتى دخولها عبر قنوات معينة وضمان عدم تسرب زخمها وتشتتها وعدم تعشيقها مع أنشطة إنتاجية قادرة على خلق قيم مضافة لهذا الاقتصاد أو ذاك.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في اتجاهين رئيسين هما: الدور الذي من الممكن أن تقوم به التحويلات في اقتصـاديات الدول المشـابهة للدول العربية المسـتقبلة لها، إذ لم تقف التحويلات عند متغير أو متغيرين، والاتجاه الثاني هو في خصائص التحويلات التي تتميز بها عن غيرها من التدفقات.

هدف البحث: يهدف البحث إلى:

1. رصد الاختلافات والتمييز بين مفاهيم التحويلات في السنوات الأخيرة.
2. كشف العلاقات بين تحويلات العاملين ومتغيرات اقتصاد الدولة المستقبلة.
3. التعرف على بعض أهم التحديات التي تحول دون وصول التحويلات لأهدافها.

فرضية البحث:

حدود تـأثيرات تحويلات العاملين لا تقف عند أول قنوات انتقالها فحسب بل من الممكن أن تمتد لتشمل الكثير من المتغيرات الاقتصادية والمالية والاجتماعية للبلد المستقبل.

أولا: التأطير النظري

أشـارت العديد من الإصـدارات التي جاء معظمها على شـكل تقارير ونشـرات ودراسـات وملخصـات وتوقعات خاصـة بتحويلات العاملين للمنظمات المحلية والإقليمية والدولية بأنها كانت من أهم المتغيرات المؤثرة في المسـتويين الكلي والجزئي لاقتصـاديات الدول المرسـلة والمسـتقبلة وبالتحديد في السنوات العشرين الأخيرة، فضلاً عن أنه وفي ظل انفتاح الاقتصاديات على بعضها

بعضاً فلا يمكن أن يوجد أي اقتصاد في العالم المتقدم أو النامي وما بينهما من تصنيفات وأقسام إلا وكان مرسلاً لهذه التحويلات أو مستقبلاً لها منعكساً هذا المتغير في وثيقة من أهم الوثائق المالية التي تصدرها الدولة وهي ميزان المدفوعات.

وهكذا فقد اصطلح على المفهوم بشكل عام بأنه جميع المبالغ المرسلة من أشخاص يقيمون ويعملون خارج حدود دولتهم الأم (Nawajiaku&et.al,2014,121)، بينما عرفت التحويلات على أساس أنها أحد أجزاء العوائد للعمالة المهاجرة والمرسلة من قبلهم إلى بلدانهم الأصلية (Puri&Ritzema,1999,3).

وحال التحويلات حال أي متغير يخضع للنقاش والجدل والاختلافات في المفاهيم والتمايز في المضامين، فقد كان للاثراءات النظرية في هذا المجال دور كبير في اتساع مساحة الاستيعاب للأنواع والتصنيفات الخاصة بها ومنها التي طرحتها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) فالتحويلات تسجل ضمن ثلاث أقسام مختلفة وكالآتي:

تعويضات العاملين: وهي مجموع المبالغ (العوائد) للعاملين المقيمين في الخارج لمدة تقل عن اثني عشر شهراً وبما يتضمن ذلك من قيم ومنافع وتدخل ضمن الدخل في الحساب الجاري لميزان المدفوعات برقم البند(2310).

تحويلات العاملين: وهي عبارة عن قيمة التحويلات النقدية المرسلة للبلد الأم من قبل العاملين خارج الحدود ولمدة تزيد عن سنة وتقيد ضمن الحساب الجاري تحت تصنيف التحويلات الجارية رقم بند(2391).

تحويلات المهاجرين: وتمثل ثروة المهاجرين الصافي والذين يتنقلون من بلد العمالة إلى بلد آخر وتسجل ضمن حساب رأس المال وتحت تسمية التحويلات الرأسمالية برقم بند(2431). (OECD,2006,140).

وفي إصدار آخر للمنظمة ذاتها في العام (2014) اعتمدت تصنيفات لهذه التحويلات مستندةً على أحدث تقارير صندوق النقد الدولي الذي صنف التحويلات كما يأتي:

التحويلات الشخصية: وهي جميع التحويلات الجارية نقدية أو غيرها والمستلمة من قبل القطاع العائلي المقيم داخل حدود الدولة الأم والمرسلة من غير المقيمين من القطاع العائلي.

تعويضات العاملين: وهي عوائد العاملين المقيمين خارج حدود دولهم الأم لمدة لا تقل عن اثني عشر شهراً بما يتضمنه ذلك من سلع وموجودات مالية.

التحويلات الرأسمالية: وهي ثروة الأشخاص الذين يغيرون محل سكناهم بين بلد وآخر لمدة لا تقل عن سنة وهذه التحويلات تقسم إلى نوعين رئيسين:

1. **عوائد الموجودات:** وهي الموجودات المتراكمة مدة بقاء الأشخاص غير المقيمين خارج بلدانهم وتعود للبلد الأم.
2. **التغير في محل الإقامة:** وهي الحالة المتمثلة بتغيير الأشخاص لمحل إقامتهم من بلد إلى آخر دون حصول تدفق مالي حقيقي (Nawajiaku&et.al,2014,125).

وبالرجوع إلى ما أدرجه التقرير الاقتصادي العربي الموحد في العام (2006) ووفقاً لدليل ميزان المدفوعات في طبعته الخامسة لصندوق النقد الدولي الذي عرف **تحويلات العاملين** بأنها تحويلات جارية خاصة تضم السلع والموجودات المالية من المهاجرين أو العاملين خارج حدود الدولة لمدة سنة أو أكثر إلى أشخاص عادة ما يكونون أفراد أسرهم في دولهم الأصل أما **تعويضات العاملين** فأنها مجموع الدخول التي يتم الحصول عليها من العمل لصالح جهة غير مقيمة في دولهم الأصلية ولمدة تقل عن سنة أما البند الثالث والذي يطلق عليه **تحويلات المهاجرون** والذي يوصف بأنه صافي الموجودات التي يقوم العمال المهاجرين بتحويلها عند انتهاء إقامتهم بدول المهجر وتسجل هذه التحويلات ضمن حساب تحويلات رأس المال (التقرير الاقتصادي العربي الموحد،175،2006).

أما البنك الدولي في العام (2013) في تقريره الذي جاء تحت عنوان:

"الهجرة وتدفقات التحويلات: الأوضاع الحالية والمستقبلية 2013-2016"

"Migration and remittances flows: recent and outlook 2013-2016"

فذكر أن الدليل السادس لميزان المدفوعات حدد التحويلات الشخصية للعاملين بأنها مجموع المبالغ التي تتضمن جزأين أساسين هما تعويضات العاملين والتحويلات الشخصية وهذه التحويلات الشخصية للعاملين تتكون من صنف رئيس ثالث وهو التحويلات الرأسمالية بين القطاعات العائلية والتي من الصعوبة بمكان الحصول على بيانات دقيقة لها، ويمكن توصيف ما جاء في التقرير بالجدول الآتي:

جدول رقم (1)

التحويلات الكلية والشخصية

التحويلات الكلية= أ+ ب+ ج+ د			
التحويلات الشخصية= أ + ب +ج			د
أ	ب	ج	
تحويلات شخصية معيرة كما ورد في الدليل الخاص لميزان المدفوعات المذكور سابقاً.	تعويضات العاملين مطروحاً منها الضرائب والمساعدات الاجتماعية، النقل والسفر.	التحويلات الرأسمالية بين القطاعات العائلية.	منافع اجتماعية.

Source: Migration And Development Brief, (2013),"**Migration And Remittances Flows :Recent Trends and Outlook2013-2016"** ,The World Bank,P4.

أياً يكن الأمر وبعد هذا الاختلاف والتمييز بين المفاهيم يمكن إدراك حقيقة الأبعاد والمضامين التي تنطوي على كل رقم أو تصنيف خاص بالتحويلات وضمن أي بند من البنود في ميزان المدفوعات يقع للدول المستقبلة تحديداً، ومن هنا فإن التحويلات تتصف تدفقات داخلة إلى الدول بالعديد من المزايا أهمها هو:

1. تحويلات جارية ورأسمالية.
2. سلع وموجودات مالية.
3. من خارج البلد.
4. تتراوح معدلاتها حول السنة الكاملة.
5. الثبات النسبي مقارنة ببقية مصادر التمويل الأخرى كالمساعدات الرسمية والاستثمارات الأجنبية المباشرة والمحفظية والقروض الخاصة.
6. متزايدة بحيث خالفت التوقعات لأكثر من مرة بالزيادة بمعدلات أكبر من (5%) تقريباً في غير ذات إصدار (World bank,2015,A).
7. ذات نمو متسارع (Ratha,2013,1).
8. حتى الشهر الرابع من العام (2015) كانت الزيادات في التحويلات موجبة.

ثانياً: أهمية التحويلات

يمكن تمييز التحويلات بميزتين مهمتين جداً لأي اقتصاد وبالتحديد صافي هذه التحويلات أولهما هو الاستمرارية طيلة شهور السنة والثانية هي أنها مورد خارجي مستقل لا يترتب عليه أي تكاليف سوى تكاليف التحويل للمبالغ، ومن ثم فان الدول لا تحمل عليها أي تكاليف مثل باقي مصادر التمويل الأخرى كالفوائد مع القروض الخارجية أو الداخلية والالتزام بالتوقيتات التي تفرض من قبل الجهة المقرضة وإعادة جدولة القروض وغيرها، أو القبول بالمساعدات الخارجية بشروط أو تنازلات، أو التضحية بحوافز معينة من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمحفظية، فضلاً عن ما ذكر آنفاً فأن هذه التحويلات لا تتعرض للسحب المفاجئ كما يحدث مع الودائع الأجنبية في الجهاز المصرفي، هذا من جهة ومن جهة ثانية فأن القطاع العائلي هو المصب الرئيس لكل أنواع التحويلات يعد الأخير ضمن تسلسل القطاعات العاملة في الاقتصاد بعد قطاعي الحكومة والأعمال من حيث الادخار والاستثمار فان معدل المشاركة وحجمها في الإنتاج وقدرته على خلق قيمة مضافة في الاقتصاد كله، فإن هذه التحويلات من الممكن أن تعطي لهذا القطاع قابلية أسرع وأسهل تجاه تلك القطاعات، فضلاً عن زيادة وتيرة التداخل والتبادل مع كل من النظامين المالي والمصرفي وهو هدف استراتيجي بحد ذاته فيما يطلق عليه بالتضمين المالي **(Financial inclusion)** والذي يتمثل بمجموعة الإجراءات والآليات المتخذة من قبل القائمين على إدارة النظام المالي لاستهداف أعلى نسبة لمشاركة الشرائح غير المستفيدة من هذا النظام مع اعتبارات معينة كالكلف والأرباح والمنافسة وجدوى المشاركة (الجميل والصائغ،2013، 223)، كما حدث مع المغرب ومنذ العام (1969) والمكسيك والعديد من دول أمريكا الوسطى والولايات المتحدة في إيجاد برامج خاصة داخل النظام المصرفي(United Nation,2012,137) و(Worldbank, 2007, 5).

الأمر الذي كان مستنداً اساساً إلى ما أدرجه تقرير التنمية البشرية للعام (2009) والذي بين أن تحويلات العاملين ذات أهمية في تحسين العيش من ناحية (رفاهية الأسرة، والتغذية، والسكن) فضلاً عن أنها أضافت ميزة في غاية الأهمية وهي تنويع مصادر الدخل والتخفيف من حدة الانتكاسات التي تتعرض لها مثل المرض والصدمات الناجمة عن الركود الاقتصادي والنزاعات السياسية والتقلبات المفاجئة (تقرير التنمية البشرية،74،2009)، إذ أسس هذا التقرير إنشاء شبكة واسعة من المزايا الخاصة بالعمالة المهاجرة فضلا عن قدرة التحويلات على جعل العوائل والمجتمعات المستقبلة للتحويلات أكثر قدرة على الولوج إلى الخدمات المالية والمصرفية واستطاعت عبر نظام M-PESA والمطبق منذ العام (2007) إلى الولوج للخدمات المالية والمصرفية الالكترونية وعبر الهاتف المحمول فبعد سنة واحدة من استخدامه استطاع هذا النظام بأن يكون البوابة لعبور ما قيمته (8%) من الناتج المحلي الإجمالي في كينيا وبتكلفة قيمتها أقل من دولار للمعاملة الواحدة

(تقرير التنمية البشرية، 2009، 74) و(Julca, 2012, 15) ، وهي أحد المعطيات الأربع على جدول التحويلات المالية الدولية والذي ضم الودائع وبعض المنتجات المالية الأخرى والقروض الإنتاجية والاستهلاكية والرهانات والتمويل الأصغر والأسواق المالية ، وبمعنى آخر يقال كيف يمكن للقطاع العائلي عبر استثمار التحويلات في تكوين ما يسمى بدرجة الرفع الخاص بالتحويلات **(Leveraging remittances)** والارتقاء بها إلى الوصول لدرجة التأثير في متغيرات الاقتصاد الكلي(World bank, 2009, 12).

واعتبر تقرير الأمم المتحدة في العام (2012) والذي جاء بعنوان:

"اتجاهات التمدد البشري: استدامة MDG والتقدم في حالة عدم التأكد الاقتصادي"

"Towards Human Reclines: Sustaining MDG Progress in a Age of Economic Uncertainty"

والتحويلات لكي تكون بذاك المستوى المطلوب في قدرتها على التأثير يجب أن تكون دالة على عوامل كثير لعل من أهمها هو:

1. مراقبة التدفقات الداخلية من المدفوعات وتحليلها وتقديرها.
2. تطوير أنظمة الدفع الخاصة بالتحويلات.
3. خفض كلف تحويل المبالغ الخاصة بالتحويلات.
4. تحسين وتعزيز الوصول (الدخول) المالي للأفراد بخاصة وللقطاع العائلي بعامة.
5. التحويلات رافعةً لها دور في الأسواق والمؤسسات المالية وحتى على المستويات الكلية للاقتصاد.

(United Nation,2012,125).

ويتساءل (Barjas وزملاؤه) في بحثهم:

"ما هي أهمية تدفقات التحويلات"؟

"How important are remittances flows?"

إذ كان المحور الرئيس للإجابة منطلقاً من المقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي لـ (134) دولة ووجد بأن نسبة تدفقات تحويلات العاملين كانت تتراوح حول (5,250%)من هذا الناتج من العام (2001–2010)، بزيادة عن مدة الاختبار السابقة التي كان المعدل فيها يتراوح بحدود(4.5%) للمدة (1970–2007) آخذين بنظر الاعتبار التغيرات الكبيرة في النواتج المحلية الإجمالية للعينة المبحوثة (Barjas&et.al, 2010, 4-5).

ثالثاً: تحويلات العاملين، الآثار والتوقعات

يمكن القول بأنه لا يوجد اقتصاد لأي دولة من الدول يعيش بمعزل عن مؤشرات البيئة المحيطة به أياً كانت متغيراتها، وهذا التأثر والتأثير ينمو وباطراد كلما ازدادت قنوات الاتصال لهذا الاقتصاد بالعالم الخارجي، وتعد تحويلات العاملين أحد أهم هذه القنوات الحديثة التي بدأت معها

المزايا والمآخذ تظهر في الأفق حالها حال أي متغير اقتصادي، وهذه المزايا والمآخذ ستبقى رهينة بقيمة التدفقات الكلية والتحويلات جزء كبير منها وهل أن القياس يعتمد على الرقم النسبي او المطلق لها بالمقارنة مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمحفظية والقروض الخاصة والمساعدات الإنمائية، أو نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد فاقت قيمة هذه التحويلات ضعف التدفقات الرأسمالية الرسمية و(12) مرة أكبر من التحويلات الرسمية وعلى قدر تعلق الأمر بالدول النامية فقد اجتازت التحويلات ما وصله الاستثمار الأجنبي المباشر في أفضل حالاته (Barjas&et.al, 2010, 3).

أ.التحويلات والناتج المحلي الإجمالي

لأجل فهم التحويلات فهماً واضحاً ودقيقاً كان لابد من فهم علاقة التحويلات ببعض متغيرات الاقتصاد الكلي ، ومن أهم هذه المتغيرات هو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ، فالاستعراض المرجعي للعلاقة بين هذين المتغيرين ليست فقط للتأثير المتبادل بل تعدتها حتى وصلت النسبة بينهما أي التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى أن تكون أحد أهم المؤشرات المعتمدة في القياس والتقييم إقليميا ودولياً ، فأغلب الدراسات والأبحاث أكدت على وجود العلاقة سواء كانت سالبة أم موجبة ولكلا الدولتين المرسلة والمستقبلة والمعيار الأهم هو للدول المستقبلة، وهناك من أضاف قنوات للتأثير ولم يكتف بإدراج العلاقة المباشرة بين المتغيرين كالاستثمار والادخار والاستهلاك والحساب الجاري والتراكم الرأسمالي ونمو قوة العمل والإنتاجية والتنمية المالية (Rashid&Anjum,2014,366-367) و(UnitedNation,2011,5) و (Imai& et.al, 2012, 12).

وعلى قدر العلاقات بين هذين المتغيرين بعضهما مع البعض فقد عدت المنطقة العربية من أكبر المناطق الجغرافية حسب تقسيم الأمم المتحدة والبنك الدولي استقبالا للتحويلات على مستوى العالم والتي فيها تعدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة العربية فضلا عن تفوقها على قيمة كل من الصادرات والمساعدات الإنمائية الأجنبية (التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية،2014، 34) و (United Nation, 2012, 127)

والأشكال (1) و(2) و(3) توضح صور المقارنة بين التحويلات والناتج المحلي الإجمالي من جهة وبين التحويلات وباقي التدفقات الأخرى إلى المنطقة العربية:

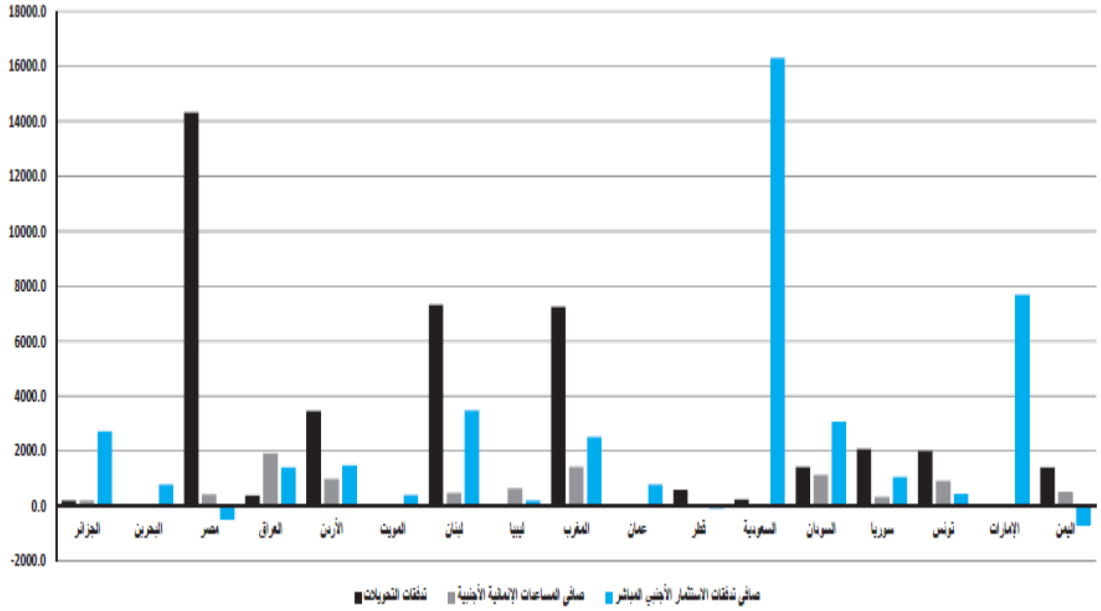

شكل رقم (1)

مقارنة التحويلات مع التدفقات الأخرى لبعض الدول العربية للعام (2011)

المصدر: التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية "الهجرة الدولية والتنمية2014"، جامعة الدول العربية، قطاع الشؤون الاجتماعية، إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة، ص35.

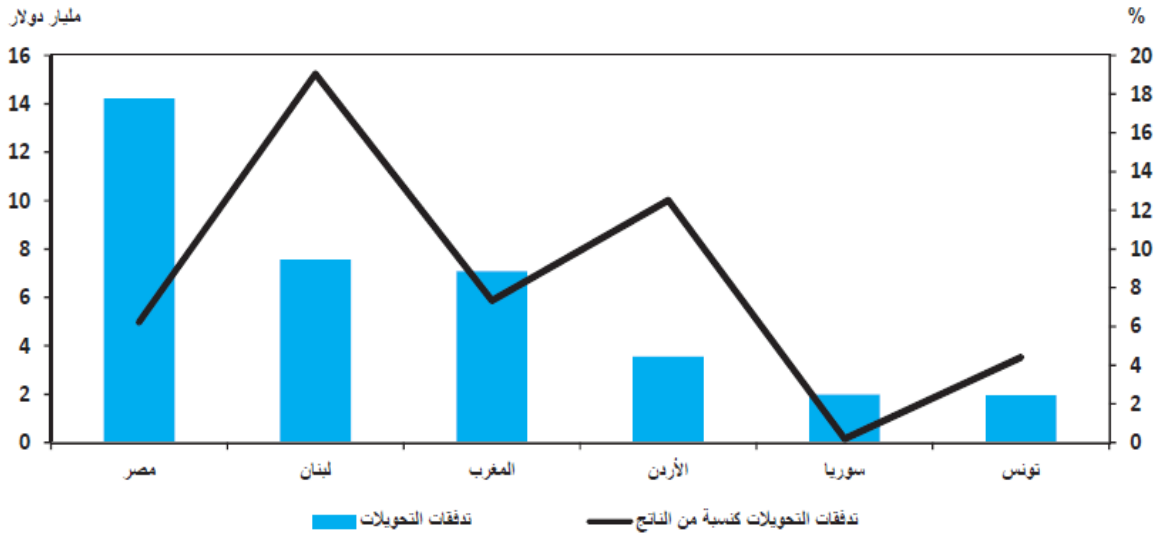

شكل رقم (2)

التحويلات ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول العربية المستقبلة للعام (2011)

المصدر: التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية "الهجرة الدولية والتنمية2014"، جامعة الدول العربية، قطاع الشؤون الاجتماعية، إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة ص36.

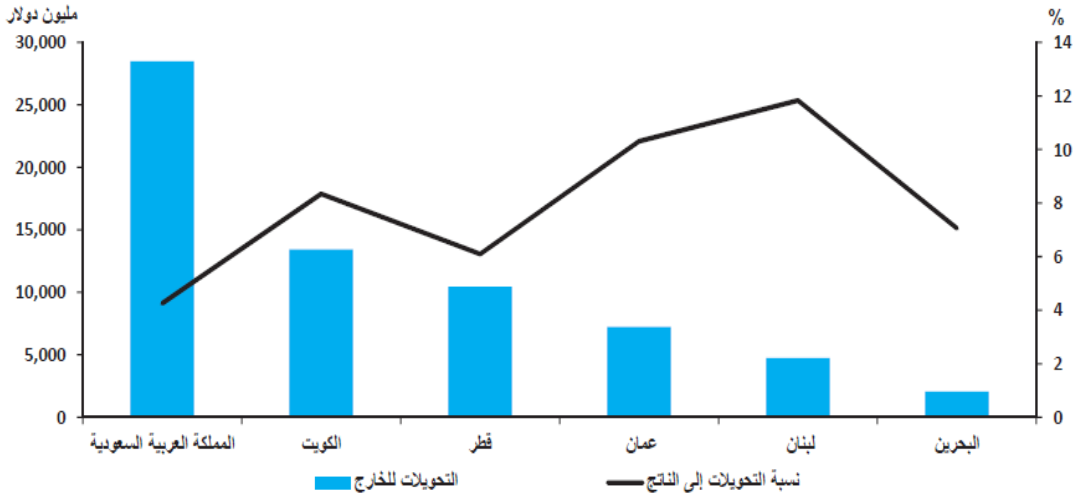

شكل رقم (3)

التحويلات ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول العربية المرسلة للعام (2011)

المصدر: التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية "الهجرة الدولية والتنمية2014"، جامعة الدول العربية، قطاع الشؤون الاجتماعية، إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة ص33.

وفي بداية العام(2015) طرح **(Jidoud)** في بحثه الذي جاء بعنوان:

"التحويلات والتقلبات في الاقتصاد الكلي في الدول الأفريقية"

"Remittances & Macroeconomic Volatility In African countries"

بأن التأثير بين تحويلات العاملين والناتج المحلي الإجمالي يحدث عبر قدرة هذه التحويلات للترويج أو الدفع باتجاه النمو الاقتصادي عبر التخفيف من حدة الفقر وخفض عدم المساواة في توزيع الدخل والتخفيف من التقلبات التي تحدث في الاقتصاد الكلي ومن جهة أخرى سيكون هنالك زخم إضافي باتجاه التنمية المالية والتقليل من القيود المالية على الأفراد (Jidoud, 2015, 5).

وإذا كانت هذه آليات التأثير فقد أوردت مصادر غير قليلة العلاقة بين هذين المتغيرين بأنها ذات إشارة موجبة (طردية) أو سالبة (عكسية) وتبعاً للعينة المختارة من بلدان أو أقاليم أو مدة دراسة، ولكن الأهم من كل هذا هو أنها عندما تكون العلاقة طردية فهذا يعني أنها انتقلت بايجابية عبر القنوات المذكورة سابقاً، وأما إذا كانت الإشارة سالبة فذلك يؤشر وجود تسريبات قد حدثت باتجاه تأمين ضروريات الحياة بسبب ارتفاع قيمة الميل الحدي للاستهلاك من قبل العوائل المستقبلة .(Barjas&et.al, 2009, 17)

فقد أوضح تقرير الهجرة الدولية والتنمية أن ما نسبته (46,5%) من التحويلات في الدول العربية تذهب باتجاه المصروفات المعيشية اليومية و(18,5%) للمصروفات المدرسية و(15,5%) لإنشاء منزل و(1,4%) لإنشاء شركة و(7,4%) للاستثمار و(10,7%) للأغراض الأخرى، وبعد إشباع هذه الحاجات أي أوجه الإنفاق وكما هو وارد في الجدول الاتي يتم الانتقال إلى مستوى آخر

بحيث يكون ثمة ادخار واستثمار واستغلال أفضل للفوائض (التقرير الاقليمي للهجرة الدولية العربية،37،2014).

جدول رقم (2)

النسب المئوية لأوجه الإنفاق في بعض الدول العربية

الدولة	المصروفات المعيشية اليومية	المصروفات الدراسية	إنشاء منزل	إنشاء شركة	استثمار	أخرى	عدد المقابلات
الجزائر	45	13	23	3	5	11	64
مصر	43	12	18	-	15	12	31
الأردن	74	16	4	-	6	-	40
لبنان	56	24	5	5	5	5	41
المغرب	46	31	16	-	5	2	40
تونس	-	23	34	2	16	25	40
سوريا	61	11	8	-	-	20	49

المصدر: التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية "الهجرة الدولية والتنمية2014"، جامعة الدول العربية، قطاع الشؤون الاجتماعية، إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة ص37.

ب.تحويلات العاملين وميزان المدفوعات

لاشك بأن ميزان المدفوعات يعد القناة الأولى التي يقع على عاتقها وصول التحويلات من البلد المرسل إلى المستقبل، وفي كلا البلدين تمارس التحويلات دورها وبقيم مختلفة وبحسب أعداد المهاجرين والتوقيتات ويعد الحساب الجاري الذي يعنى بالدخل والناتج المحلي الإجمالي (الدباغ والجومرد، 2003، 488) أهم قناة بعد الناتج المحلي الإجمالي من حيث التأثر ولهذا جاء وصف العلاقة بين المتغيرين بأنها علاقة دعم للعجز المزمن أو المؤقت في الحسابات الجارية عبر سد النقص أو العجز في العملة الأجنبية، وقد أثبتت التجارب بأن التحويلات قد كان لها آثاراً ايجابية أكثر من باقي أنواع التدفقات الأخرى آنفة الذكر كونها قادرة للوصول إلى مستوى المزايا المتحققة من الاستثمار الأجنبي، وليس عليها أسعار فائدة والدول المستقبلة لها غير مطالبة برد هذه المبالغ وتحديداً الدول النامية (Buch&Kuckulenz,2004) و(OECD, 2006, 156) و (world bank,2013,4) .

وفي أحد تقاريرها أشارت منظمة الأمم المتحدة إلى أمكانية التحويلات في استدامة الفوائض في الحسابات الجارية لبعض الدول مثل الفلبين وبنغلاديش والنيبال، وذلك بسبب تضاعف قيمتها نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة(United Nation,2012,132)، وقد تبنى **(Jidoud)** فرضية أسهام التحويلات في الناتج المحلي الإجمالي تكون ذات أثر طردي في الحد من نقاط العجز في الحسابات الجارية لموازين المدفوعات والتخفيف من تقلباتها والعمل على استقرارها

وتحديداً إذا ما كانت نسبة هذه التحويلات في هذه الدول إلى نواتجها المحلية الإجمالية تتجاوز **(3%)** (Jidoud,2015,6)، وحول ما إذا كانت هذه التحويلات تزيد من الاستهلاك وعدد المستهلكين في القطاع العائلي أشار تقرير صندوق النقد الدولي في العام (2008) الى أن استهلاك القطاع العائلي بسبب التدفقات الداخلية للتحويلات قد ازدادت ، ومن ثم ازداد الطلب على السلع والخدمات وتنتهي تلك الزيادات بارتفاع حجم العجز في الحساب الجاري(Chami&et.al,2008,35)، ولكن تبقى للتحويلات قوة مؤثرة عبر قناة التوازن الخارجي والتي تشير إلى الوضع الذي يكون فيه استدامة في عجز الحساب الجاري والممول عن طريق استدامة التدفقات الرأسمالية للداخل(Chami&et.al, 2008, 70).

ج.تحويلات العاملين والفقر:

عنوان بارز أدرجته اليونكتاد في العام(2011) عن التأثيرات المحتملة للتحويلات في مستويات الفقر للدول النامية، حيث أكد على قدرة التحويلات على تخفيض مستويات الفقر وعبر قنوات عديدة منها ما هو مباشر عبر رفع مستويات الدخل أو التقليل من التفاوت فيه ، إذ وجدت إحدى الدراسات أن العلاقة بين المتغيرين ليست سالبة و(عكسية) فحسب، بل توصلت إلى أنه إذا ازدادت نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار(10%) فإنها ستؤدي إلى خفض (1.6%) من الناس الذين يعيشون في حالة الفقر وتزداد هذه النسب كلما كانت درجة ارتباط واعتماد القطاع العائلي على هذه التحويلات(United Nation,2011,6-7)، إن إمكانية الوصول إلى مستوى التأثير المطلوب للتحويلات في الفقر يجب أن تتم عبر قنوات معينة مثل تنمية المجتمع ونمو القطاع الزراعي وخفض مستويات الفقر في الأرياف (Imai&et.al,2012, 29).

ليس التأثير فقط بل من الممكن جعل الأفراد المستفيدين من التحويلات خارج نطاق دائرة الفقر عبر فهم أكبر واستيعاب أدق لدور التحويلات في حياتهم، ومن ثم فان انتقال التأثير تجاه الفقر لا يتحدد بالأفراد المستقبلين، بل تمتد لتخدم القطاع العائلي والمجتمع حتى الاقتصاد وعبر تأثير المضاعف الذي لا يحصر درجة التأثر بالفرد والعائلة بل يتغلغل في الاقتصاد عبر إنفاقها على المنتجات من السلع والخدمات إذا ما كانت هذه المنتجات محلية الصنع، أما إذا كانت المنتجات مستوردة فسيكون لذلك أثراً سلبياً في الضغط على الميزان التجاري وميزان المدفوعات كله(Barjas, 2009, 17) و(تقرير الهجرة الدولية العربية،2014 ،30)، بينما أظهرت دراسات أخرى أن العلاقة بين التحويلات والناتج المحلي الإجمالي هي مرحلة لاحقة بين هذه التحويلات والفقر، حيث أن لها أثراً في الحد من مستويات الفقر عبر زيادة الدخل والاستهلاك وسهولة الحصول على رؤوس الأموال من دون قيود ، ومن ثم يكون هناك قدرة للتحويلات في الدخول للاستثمارات المحلية وتنمية رأس المال البشري (United Nation, 2011, 132).

د.تحويلات العاملين مع الصحة والتعليم:

أظهر بحث قام به (Dilip Rath) في العام **(2013)** والمنشور في الـ Migration Policy Institute بأن الدخل المتأتي من التحويلات للقطاع العائلي يسهم وبشكل معنوي في تحسين الواقع الصحي لهذه العوائل، وبالتحديد الأطفال منهم فهي تقلل من نسب الوفيات وارتفاع معدلات أوزان الولادات الحديثة، كذلك فهي توفر صيانة للصحة العامة والاهم من كل هذا وذاك قد سهلت الحصول على مياه شرب نظيفة، وفيما يتعلق بالتعليم فهي ساعدت هذا القطاع لإحراز تقدم كبير فيه فرفعت من نسبة الأطفال المتعلمين أكثر من العوائل الذين ليس لديهم تحويلات مع اعتبار تسجيل وانضمام أطفال العوائل ذات التحويلات في حلقة التعليم الخاص على عكس نظرائهم في بقية العوائل (Ratha, 2013, 4) و(Worldbank, 2013, 14)، إن دراسة مثل هكذا آثار للتحويلات مع كل من قطاعي الصحة والتعليم قد جاءت وحسب المنهجية الخاصة بدراسة التحويلات في مراتب ما بعد الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات والفقر، إلا أنها تشكل البنية التحتية للحد من مستويات الفقر بقنواتها المعروفة والتخفيف من التقلبات في عجوزات الحساب الجاري فضلاً عن أن هذه العوائل مجتمعة تدفع باتجاه زيادة النمو الاقتصادي إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أنها جزء منه.

هـ. تحويلات العاملين والأسواق المالية:

كثيراً ما توصف الأسواق المالية بأنها مستقرة متطورة بحسب ما توفره من أدوات مالية منوعة ومتجددة في هذا السوق أو ذاك، وتحويلات العاملين بوصفها تدفقاً نقدياً مستقراً مستداماً قد أثرت في الأسواق المالية للبلدان المستقبلة عبر تجاهين رئيسين : أنه وبعد إشباع القطاع العائلي للحاجات الأساس والضروريات فأن الميل الحدي للادخار والاستثمار سيزداد تجاه الأسواق المالية لتوفر آليات الوساطة المالية والتقاء وحدات الفائض والعجز فيها، ومن جهة ثانية فإن إمكانية توريق **(Securitization)** هذه التحويلات عبر مبادلتها بأوراق مالية قابلة للتداول في هذه الأسواق مما يؤثر إيجابا في خفض كلف التمويل وتسهل من الحصول على التمويل الخارجي ، وتسهم كذلك في تحسين الجدارة الائتمانية للدول المستقبلة عبر رفع درجتها أو رتبتها(التقرير الاقتصادي العربي الموحد،187،2006)، وهذه الآلية كثيراً ما تحدث في الأسواق المالية الناشئة كأحد أهم المعابر للدخول إليها كمنافسة وضمانات والتقليل من مستويات الخطر السيادي وفي العام (2001) قام البنك المركزي البرازيلي بإصدار ما قيمته (300) مليون دولار من السندات لمدة استحقاق خمس سنوات باستخدام مستقبليات تحويلات العاملين في اليابان وبتصنيف (+BBB) من قبل ستاندرآندبور (Ratha,2001,161) و (United Nation, 2011, 137).

و.تحويلات العاملين وأسعار الصرف:

تعد تحويلات العاملين من أهم المصادر التي توفر أنواعاً مختلفة من العملة الأجنبية وتحديداً للقطاع العائلي في الدول النامية على الرغم من أن هذه التحويلات لا تستطيع أن تحل محل الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الرسمية أو حتى القروض الخاصة في بعض مزاياهم، إلا أنها لها القدرة في تخفيف القيود للحصول على العملات الأجنبية على عكس سائر التدفقات الأخرى (United Nation, 2011, 7)، ومن هنا تبدأ صورة المقارنات التي تختصر ببعض الأسئلة لعل من أهمها هو:

1. هل هي عملة واحدة أم سلة من العملات؟
2. إذا كانت سلة من العملات فلأي عملة الوزن النسبي الأكبر من المجموع الكلي؟
3. ما هي التوقيتات التي ترتفع فيها التحويلات أو تنخفض؟
4. مصادر هذه التحويلات (دول نفطية، غير نفطية) أم غير ذلك؟
5. ما هي الاتجاهات العالمية في العملة المستخدمة للتحويل؟

وبعد هذا تدرس المحصلة النهائية من أجل الاعتماد على سلوكيات معينة للتحويلات مستقبلاً بحيث تكون القيمة الإجمالية لها متزايدة سنة بعد أخرى وهو احد ميزات التحويلات، وهو الأمر الذي حصل فعلا مع المغرب بين العامين (2014) و (2015) إذ ارتفعت التحويلات (9.6%) باليورو مقابل انخفاض (2.6%) في الدولار وهو ما يعني بأن قيمة التحويلات الكلية دالة لمتغيرين أساسين هما سعر صرف كل عملة من العملات في الأسواق العالمية والوزن النسبي لها من المجموع العام (World bank,2015,6).

وقد يحدث أن يكون لهذه التحويلات دوراً هاماً في توازن أسعار الصرف وذلك لقدرتها العالية للتأثير في التوازنات الخارجية والداخلية، فالأولى تحدث مع عجز الحساب الجاري فتكمن قدرتها في تغطية نقاط العجز وارتفاع أسعار الصرف، أما الثانية؛ فتحدث عندما يزداد الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي على السلع غير التجارية فيحدث الانخفاض في أسعار الصرف ومن هنا فان للتحويلات دوراً هاماً في إعادة التوازن لهذه الأسعار (Chami&et.al, 2008, 70) و(Barjas &et.al,2010,8).

ي. تحويلات العاملين ودورة الأعمال

على الرغم من قلة الدراسات والأبحاث التي اتخذت من فرضية وجود علاقة بين تحويلات العاملين ودورة الأعمال، إلا أن الاتجاه الأساس لبعض الدراسات والأبحاث المتوفرة كانت تتحدد باتجاهين رئيسين: **الأول** هو التزامن و**الثاني** التقلبات على مستوى الاقتصاد الكلي، إذ وجد مع التجاه الأول أن هناك علاقة إيجابية ومعنوية هامة بين زيادة دورات الأعمال مع حجم التحويلات في البلدان

المستقبلة على الرغم من أن هذه البلدان إذا ما اعتمدت على هذه التحويلات كثيراً فإنها ولاشك ستكون عرضة للانكشاف في اقتصادها على الصدمات الخارجية ضمن متغيرات الانفتاح التجاري والانفتاح المالي والناتج المحلي الإجمالي، أما الشق الثاني، فقد بحث عبر قدرتها على الوصول إلى التوازن العام الذي ينقل عبر قناتين رئيستين هما أسواق العمل والاحتكاك المالي (Jidoud, 2015, 28) و(Barjas &et.al, 2012. 19).

رابعاً: تحديات تحويلات العاملين

تواجه جميع المتغيرات الاقتصادية، وتحويلات العاملين ليست استثناءً عن هذا مجموعة كبيرة من التحديات، وتعتمد تلك التحديات على مدى الترابط بين هذا المتغير والبيئة التي يتبادل معها المؤثرات زمانياً ومكانياً، فالعينات التي أجريت عليها الكثير من الدراسات والأبحاث فضلاً عن المدد الزمنية التي استغرقتها أثبتت بأن ثمة مالا يقل عن ستة تحديات مشتركة تواجه تحويلات العاملين، أياً كانت بيئتها ومدتها، وقد تكون مجتمعة أو فرادى ولعل من أهم هذه **التحديات الشكلية (الثانوية)** هو:

1. انخفاض مستوى التحويلات قيماً مطلقة مقارنة بغيرها من التدفقات كالاستثمار الأجنبي المباشر والمحفظي والقروض الخاصة والمساعدات الإنمائية الرسمية.
2. تدني الرقم النسبي إذا ما عقدت مقارنة بينها وبين الناتج المحلي الإجمالي أو زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمرات أكبر من الزيادات الحاصلة في التحويلات كأحد معايير التقييم.
3. غياب حصيلة التأثير في بعض المتغيرات الاقتصادية وانعدامها كالحساب الجاري والناتج المحلي الإجمالي وتحسين مستويات الفقر أو مع التعليم والصحة وغيرها من المتغيرات المعتمدة على التحويلات.
4. قد تكون هذه التدفقات في بعض الأحيان موسمية من حيث بلدان الإرسال فاستدامة مثل هذه التحويلات ودراسة توقيتاتها والقنوات التي تنتقل عبرها لها القدرة على تحقيق قيم مضافة عبر استغلالها تدفقاً خارجياً مستقلاً.
5. عدم توحيد المصطلحات أو بمعنى آخر عدم وجود اتفاق واضح على مسميات التدفقات فتارة تجدها تسمى بالتحويلات أو التعويضات أو غيرها، كون المسألة ترتبط بسياسة البنك المركزي في التسمية والحساب والإضافات، ممّا يؤدي إلى إحداث خلل في طرق الحساب الإجمالية وتصنيفها كما ورد في تمييز المفاهيم ، إذ لا تزال كثير من البنوك المركزية تعتمد تسميات مختلفة لها مما نتج عنه ضعف أو تشتت في حساب المبالغ المجموعية أو التجميعية على المستويات المحلية والإقليمية.

6. هناك نسبة غير منخفضة من هذه التحويلات غير مسجلة في أي من الإصدارات الخاصة بها على اختلاف أنواعها وهو ما نتج عنه تسرب في احتساب التوجه العام لها ومن ثم الآثار فقد تذهب باتجاه أسواق الصرف غير الرسمية ووجد أيضاً بان نسبتها ضمن المجموع الكلي ليست بالمنخفضة، وقيست ضمن معادلات ونماذج واختبار للقنوات التي تمر عبرها سواء كانت المصرفية أم غير المصرفية فقد تراوحت نسبتها بين(85%) في السودان و(8%) في كوريا وبين هاتين النسبتين كثير من النسب في غير ذات دولة على اختلاف السنوات، وهو الأمر الذي لقي تأييداً واسعا ولحد العام (2014) حيث وجد ولحد هذه السنة بأن هنالك ما يتراوح بين الثلث إلى النصف من التحويلات على مستوى العالم غير مسجلة في الإحصاءات الرسمية (Puri&Ritzma,1999, 7-8) و (Nawajiaku&et.al, 2014,124).

وبعد استعراض بعض أهم التحديات الشكلية (الثانوية) ولكي تكتمل صورة إبراز التحديات الخاصة بتحويلات العاملين، فأن من أهم **التحديات الموضوعية (الأساس)** هو:

1. دراسة (Alex Julca 2012)

أدرج هذا الكاتب العديد من التحديات والمخاطر أو حتى ما اصطلح عليه بالعقبات وأقرن هذه التحديات مع العديد من البلدان والسياسات الخاصة بها (المالية والنقدية والمؤسساتية وسياسات المالية العامة) مع النتائج والآثار المتوقعة ضمن مصفوفة متكاملة تحوي الأهداف والأدوات أيضاً وانطلاقاً من هذا فقد عبر عن هذه التحديات بجملة المؤثرات التي تحد دون الوصول إلى الآثار المطلوبة أو المتوقعة أو حتى المخطط لها مسبقاً في الأجلين القصير والطويل، وهي تتبع كل بلد من بلدان العينة المختارة ولعل من أهم هذه التحديات هو:

1. الأمية المالية، قلة الوعي، الحاجة إلى برامج متقنة لمهارات المهاجرين.
2. منافع التحويلات ليست لشريحة واسعة من السكان.
3. انخفاض التحويلات والتهرب الضريبي.
4. تعرض الحكومات لمؤشرات الخطر الأخلاقي والتغيرات المفروضة والمطلوبة داخلياً وخارجياً.
5. الخطر السيادي وتحديداً في فترات الأزمات.
6. إدارة السيولة، والحوكمة، والربحية من التحويلات للكيانات الصغيرة.
7. أخرى مثل التأثيرات السياسية والدولية.(Julca,2012,19-22).

2. دراسة (Puri&Ritzma1999)

على الرغم من أهمية التدفقات الكلية بأنواعها الأربعة، إلا أن للتحويلات أثراً غير ضعيف في بعض المتغيرات الاقتصـــادية ومن هنا كان لابد لهذه التحويلات أن تتبادل التأثيرات مع مجموعة من العوامل سواء كانت هذه التحويلات ضمن سياسات معينة للاحتواء والتحفيز أو لا ومن أهم هذه العوامل هي:

1. عدد العاملين.
2. معدلات الأجور.
3. الأنشطة الاقتصادية في البلدان المضيفة للعاملين والبلدان المستقبلة للتحويلات.
4. أسعار الصرف.
5. معدلات الفائدة واختلافاتها بين البلدان المرسلة والمستقبلة.
6. الخطر السياسي.
7. التسهيلات لمبالغ التحويلات.
8. الأوضاع القانونية.
9. المستوى التعليمي (التحصيل العلمي) للمهاجرين.
10. نسبة المستفيدين أو المعتمدين على هذه التحويلات.
11. عدد سنوات الهجرة ومستوى دخل القطاع العائلي(Puri&Ritzma,1999,13).

3.دراسة (Nawajiaku وزملاؤه 2014)

في العام (2014) قدمت منظمة(OECD) بحثاً جاء بعنوان:

"ماهية ومكانة التحويلات في الماضي لحد العام 2015؟

"what place for remittances in the past-2015 framework?"

فهنالك العديد من الآثار المعنوية والهامة للتحويلات في الدول المستقبلة، وتحديداً على مستوى الاقتصـاد الكلي كالتخفيف من القيود على القروض وخفض التقلبات في مؤشـرات الاقتصـاد الكلي وحماية المسـتهلك من الصـدمات المؤثرة والسـلبية وتعزيز الاسـتثمار فرأس المال المادي والبشـري وتحسين مستويات الرفاهية وزيادة الاستهلاك واستدامة الدين العام وخفض مستويات الخطر القطري ، إلا أنـه وعلى الرغم من هذه المزايا المتحققة جميعها فقد وقفت العديد من العقبات تحول دون الوصول إلى هذه الآثار أو بعضها ومنها على سبيل المثال:

1. المرض الهولندي Dutch disease:

وهي الحالة التي تصف الوضع الاقتصادي لبلد معين عندما يكون هنالك علاقة ارتباط بين التدفقات الكبيرة من العملات الأجنبية (ومنها التحويلات) بنســـبة كبيرة والانخفاض في القطاع

الزراعي والصناعي، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض التنافسية في هذه القطاعات والخلل في الميزان التجاري (بزيادة الاستيرادات وانخفاض الصادرات).

2. الخطر الأخلاقي Moral hazard:

ويعني حصـــول زيادة كبيرة في الدخول من التحويلات وبالشـــكل الذي يســـمح للأفراد بعدم المشاركة أو التقليل منها في النشاط الاقتصادي (انخفاض المعروض من قوة العمل) وهي ما ترتبط بحالة عدم التأكد التي تعد مؤشـــراً لتأثير التحويلات في الاســـتثمار في الأنشـــطة الإنتاجية (Jidoud, 2015, 6).

3. الضرائب Taxes

وهي مجموع ما مفروض عبر قنوات عديدة سـواء كانت الرسـمية أو غير الرسـمية فقد تأتي من طريق أسـعار الصـرف من خلال التقييم بأكبر من القيمة الحقيقية أو مباشـرة على الدخل أو حتى على الاستهلاك، الأمر الثاني هو أن إجمالي هذه الضـرائب المفروضـة من الممكن أن تعمل معوقاً لعدم وصـول التحويلات وفوائضـها سـواء كانت للمهاجرين أنفسـهم أو للمعتمدين عليها من عوائلهم وأصدقائهم إلى مستوى التضمين المالي (Nawajiaku&et.al,2014,126).

4. دراسة البنك الدولي (2013 و2015):

اشـــتركت كل من الدراســـتين في طرحهما حول أهم التحديات التي تواجه التحويلات ممثلة بارتفاع تكاليف التحويل من البلدان واليها والذي اســـتدعى وجود دراســـات وأبحاث حول الكلف وتقلباتها وعلى مدار السنة التي قسمت لأربع فصول، وبالرغم من أن المجتمع الدولي يسعى لخفض هذه الكلف وتحديداً مجموعة دول العشـرين، إذ اسـتهدف خفض هذه الكلف إلى (5%) على مدار خمس ســـنوات إلا أن المعدلات منذ العام (2008) وحتى الربع الثالث من العام (2013) بقيت مستقرة بحدود (9%) ولم تتجاوز حاجز (8%) فقد وصـلت أعلى نسـبة للتحويل في قارة أفريقيا إلى (12%) ، أما في الربع الأخير من العام (2014) فقد شهدت هذه الكلف انخفاضاً في جميع أنحاء العالم بحسب تقسيمات البنك الدولي للقارات وسجل النواقل أو ممرات التحويل بين كل من الإمارات العربية المتحدة وســـنغافورة أرخص كلف للتحويل ، وعلى الرغم من قدرة وجهود الدول المبذولة من أجل خفض الكلف إلا أنها لا تزال مرتفعة مقارنة بالعام (2013) فقد وصـــلت قيمة الانخفاض إلى (11.5%) لقارة أفريقيا بفضل ارتفاع معدلات هذه الكلف في كل من زامبيا وبوتسوانا وموزنبيق.

كما أضـــافت دراســـة البنك الدولي هذه بعض المعوقات الثانوية الأخرى التي تحد من وصـــول التحويلات وبكفاءة لمســـتحقيها مثل الإجراءات الخاصـــة بعمليات مكافحة غســـيل الأموال وتمويل الإرهاب وزيادة الرسـوم الخاصـة على التحويلات من دول إلى دول معينة مثل التحويل بين كل من الولايات المتحدة وكينيا وصـل إلى (16%) وهو ضـعف المعدل العالمي والمسـتهدف، وقد أجمعت

هذه المصـــادر على أن العامل التقني يمكن أن يســـهم بصـــورة فاعلة في خفض هذه الكلف عبر إضـــافة بعض الخدمات على الشـــبكة الدولية للإنترنت والموبايل(World bank,2015,6-7) و (World bank,2013,7-10).

5. دراسة البنك الدولي (2009) ومنظمة IFAD (2012):

يذكر البنك الدولي في عرضه للملخص في العام(2009) بأنه وعلى عكس القبول والفهم العام بأن هنالك تأثيرات متبادلة بين التحويلات وبيئتها في الســـنة ذاتها فانه يمكن لآثار هذه التحويلات بأن لا تظهر في السـنة ذاتها؛ بل تمتد لسـنوات أخرى ومنها ما يحدث في سـنوات الأزمات المالية كالذي حدث في العام (2009) كون أن تحويلات المهاجرين تتأثر بعوامل كثيرة منها نســـبة المهاجرين الموجودين والمهاجرين الحديثين والإجراءات الخاصـــة بالهجرة والعوائد والحوافز المالية للهجرة والعمالة خارج البلدان وأي بلدان مستقبلة للعمالة(Worldbank,2009, 4-6).

أمـا دراســـة منظمـة(IFAD) وهي مختصـــر للصـــنـدوق الـدولي للتنميـة الزراعيـة (International Fund For Agriculture Development) بـأن أثر الأزمـات المـاليـة في تحويلات العاملين ولا سـيما البلدان المسـتقبلة كان كبيراً ففي بداية الأزمات ترتفع البطالة مثل الذي حدث في بعض البلدان الآســيوية ويزداد التأثير كلما اتجهت الدراســات نحو القطاع العائلي، مثل انخفـاض التحويلات في بنغلاديش من (7%) إلى (2%)، ويحـدث أن تقع خســـارة للوظـائف وانخفاض للأجور ومن ثم انخفاضـات في الادخار والاسـتثمار في رأس المال البشـري والمادي، إذ أثبتت بعض الدراسات وجود حالات لتسرب من المدارس بسبب هذه الأزمة بالتحديد، وبمقارنة هذه المؤشـرات بين العامين (2010) و (2011) يظهر تعافيها شـيئاً فشـيئاً على الرغم من أن بعض البلدان لم تتأثر بالأزمة أو السوق أو القطاع، ويركز التقرير هذا على قناة أسعار الصرف وبالتحديد في اوقات التقلب في الأســعار أو التدهور فيها الذي يعد أحد مؤشــرات التأزم، ومن ثم وقبل عودة هذه الأسعار إلى وضعها الطبيعي في البلدان المتقدمة فان هذه العوائل المستقبلة أو القطاع العائلي ستواجه ضغطاً مالياً مجرباً في الدول النامية(Imai&et.al,2012,10-11).

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات:

اولا: الاستنتاجات:

توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات كان من أهمها:

1. تتصف التحويلات بمجموعة من الخصائص يؤهلها لان تكون في مقدمة أولى عناية الدول النامية (المستقبلة) والعربية منها بخاصة، والعمل على أن تكون استراتيجية واضحة للجذب والتحفيز ومن ثم التضمين بأنشطة إنتاجية بعد إشباع الحاجات الضرورية.

2. ليس من الأهمية بمكان التزايد في حجم المبالغ المرسلة، بقدر أهمية استدامة هذه المبالغ على طول سنوات العمل والهجرة؛ لأنه وحسب المفاهيم الخاصة بالتحويلات هناك زيادات نهائية وخصوصاً عند انتقال العاملين إلى بلد آخر وتغيير محل إقامتهم.
3. إذا ما بقيت الدول المستقبلة بذات المستوى من المعالجات التقليدية بمعنى نفس القنوات للإرسال والعملات ذاتها، فإنها وبلا شك ستكون عرضة لمخاطر عديدة منها مخاطر أسعار الصرف وانتقال الأزمات وفشل القنوات في توصيل التحويلات بكفاءة.
4. وصول التحويلات إلى مستوى متقدم منها في المرتبة الثانية وفي الكثير من الدول أصبحت بالمرتبة الأولى ولا سيما في السنوات الخمس الأخيرة خير دليل على مدى سرعة نمو هذه التدفقات.
5. تفاوت الدول في تحقيق أقصى منفعة من التحويلات أمر منوط بالعديد من العقبات والمتغيرات منها ما هو أساس (موضوعي) والآخر ثانوي (شكلي)، ومن ثم فقد انعكس هذا بصورة تسرب وتشتت وفقدان الزخم الكلي لها.

ثانيا: المقترحات

1. تفعيل استخدام التحويلات واستغلالها بكفاءة وزيادتها أفقياً وعمودياً ذلك كون أن معظم الدراسات والأبحاث عن آثار التحويلات في المتغيرات الاقتصادية لم تحصر الأثر في الحساب الجاري أو الناتج المحلي الإجمالي فحسب.
2. تبني تجارب الدول ذات الاقتصاديات المشابهة وتفعيلها في مراحل التحويلات كافة من خروجها في البلد المرسل وعدم الاكتفاء بالاستقبال فقط، بل استثمارها في دعم القطاع العائلي وليست للاستهلاك على الضروريات.
3. التنويع قدر الإمكان في كل من مصادر التحويلات والتواريخ وأنواع العملات يغني الدول المستقبلة ويجنبها عن الكثير من المخاطر ويرفع من مستوى منفعتها للاقتصاد بشكل عام وللقطاع العائلي تحديداً.
4. الإفادة من مصدر خارجي مستقل ومستقر ومستدام من هذا في خلق أدوات مالية جديدة تضاف إلى الأدوات المالية التقليدية تتصف بالثقة وبانخفاض التذبذبات وقادرة على تعويض الخسائر.

المراجع

اولا: العربية

1. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، (2006)، "**تحويلات العاملين في الخارج والتنمية الاقتصادية في الدول العربية**"، الفصل العاشر (فصل المحور).
2. التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية "الهجرة الدولية والتنمية"، (2014)، جامعة الدول العربية، قطاع الشؤون الاجتماعية، إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة.

3. الجميل، سرمد، والصائغ، نمير، (2013)،"**التضمين المالي في العراق**"، المؤتمر العلمي السنوي السادس (تحديات عمل المنظمات العراقية في ظل متطلبات البنية التحتية والتنمية الاقتصادية)، الجزء الأول، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

4. تقرير التنمية البشرية، (2009)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(**UNDP**)، الطبعة العربية.

5. الدباغ،أسامة، الجومرد، أثيل، (2003)، "**المقدمة في الاقتصاد الكلي**"، دار المناهج للنشر والتوزيع،عمان، الأردن.

ثانيا: الأجنبية

1. Barjas, Adolfo, Chami, Ralph, S.Harkura, dalia, and, Montiel, Peter, (2010), **"Worker remittances and equilibrium real exchange rate :theory & evidence**" ,IMF Working Paper.

2.Barjas, Adolfo, Chami, Ralph, Ebeke, Christian, and, Taposba, Sampawan, J.A., (2012**), "Worker remittances :An Overlooked Channel of international Business Cycle Transmission**", IMF, Working Paper.

3. Barjas, Adolfo, Chami, Ralph, Fullkamp, Connel, Gapen, Michael , and, Montiel, Peter, (2009), **"Do Worker Remittances Promote economic Growth?"** ,IMF, Working Paper.

4. Buch, Cloudia M, And, Kuckulenz, Anja**, "worker remittances and Capital Flows to developing countries",** (2011), Center Of European Economic research.

5.Chami, Ralph, Barjas, Adolfo,Cosimano, Thomas, Fullkamp,Connel, Gapen, Micheal, And, Mpntiel, Peter, (2008), **"Macroeconomic Consequences Of Remittances"**, International monetary Fund.

6. Hussain, Rashid, And, Anjum, Gulam, Abbas,(2014)**,"Worker remittances And (GDP) Growth In Pakistan "**, international Journal of economic and finance issues.

7.Imai, Katsushi, Gaiha, Raghaw, Ali,Abdilahi, And, Kaicker,Nidhi, (2012**),"Remmitances,Growth And Poverty New evidence From Asian Countries",** IFAD.

8. Jidoud, Ahmet,(2015**), "Remittances and Macroeconomic Volatility In African Countries"** ,IMF, Working Paper.

9. Julca, Alex, (2012**), "Can Remittances Support Development Finance In Developing Countries?"** ,World Economic And Social Survey.

10. Nwajiaku, Kathryn, Profos, Jolanda, Sangare, Gecil, And, Semeraro, Giovanni Maria, **"What Place For remittances in The Post-2015 Framework**", (2014), (OECD).

11. OECD**, International migration Remittances And Their Role In Development** ,(2006),International Migration Outlook.

12. Puri, Shivani, Ritzma,Tinoke,(1999)**,"Migrant Worker Remittances, Micro-Finance And the Informal Economy :Prospect and Issues",** Working Paper, International Labor Office, Geneva.

13. Ratha, Dilip, (2013),**"The Impact Of Remittances On economic Growth & Poverty Reduction",** MPI, Migration Policy Institution.

14.Ratha ,Dilip,(2001),**"Worker Remittances :An important And stable Source Of External Development Finance" ,**.

15. The World Bank,(2015), Migration And Development Brief, (2015), "**Migration And Remittances :Recent Development And Outlook"**.

16. The World Bank, (2013) Migration And Development Brief, "**Migration And Remittances Flows :Recent Trends And Outlook2013-2016"**.

17. The World Bank, (2009), Migration And Development Brief11, "**Migration And Remittances Trends 2009"**.

18. The World Bank, (2007) Migration And Development Brief3, ,**"Remittances Trends 2007**" Ratha, Dilip ,Mohapatra ,Sanket, Vijayalakshimi ,K.M, And, Xu, Zhimei,.

19. United Nation**,** (2012), "**Towards Human Reclines :Sustaining MDG Progress in a Age of Economic Uncertainty**".

20. United Nation, (2011)**, "Impact Of Remittances On Poverty In Developing Countries"** , Unctad.